الفصل السادس

العولمة والإصلاح الجنائي

نحو استراتيجية متكاملة لمكافحة الجريمة

obeikan.com

إذا كان التمييز هو السمة الغالبة للمجتمع العالمى الذى يأخذ بنظام غير متوازن للعدالة الجنائية، فمن الصعوبة بمكان وضع استراتيجية متكاملة للحد من الجريمة أو الكف عنه، فكيف تعمل الدولة على مناهضة الاجرام وهى تشجع على نشره أو الترويج له بممارساتها المؤسسية.

تمهيد :

إن الفهم العميق لعلاقات الجريمة وخيارتها على المستويين المحلي والعالمي يدفعنا للحديث عن كيفية التوصل لإستراتيجية متكاملة أو تكاملية للتصدي لمثل هذه الممارسات والسلوكيات الإجرامية .وفكرة التصدي للجريمة بتدابير متكاملة ، لا يُقصد بها فقط التعامل مع الجريمة وخيارتها على المستوى المحلي بقدر ما يرتبط الأمر بضرورة تكاتف الجهود وحشد الطاقات والموارد على المستوى العالمي ،. فإذا كان للعولمة أثرا سيئا وكبيرا على البشر في المجتمعات الإنسانية الحالية وأن من هذه الآثار ، ما يوسّع من جملة الخيارات والبدائل والفرص المتاحة أمام الفرد بطريقة تتجاوز قدرات وطاقات البعض ، مما يهيئ الفرصة والمناخ لهؤلاء لسلك مسالك وممارسات إجرامية مناقضه للشرع والقانون في بلدانهم ، فإنه من المفضل عند التصدي لهذه الممارسات أن نتعامل معها ومع العولمة في آن واحد أي أن نصيغ الإستراتيجية بطريقة متكاملة تتعامل مع الجريمة من منابعها المحلية والدولية على السواء .ولعل نقطة البدء هنا ، من خلال الوقوف القطعي والجديّ على السلوكيات التي تُعدّ أو يُنظر لها كجرائم أو مشروعات جرائم ، مع التوصل لأسس للربط بين هذه الجرائم وبين التبعات أو الآثار الناجمة عن سيادة ورواج فكر العولمة الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن التفكير الجديّ في التصدي أو التعامل مع الجريمة ، سواء محليا أو كجريمة منظّمة ، إنما يكون رهن بمقدرة واضعي هذه الإستراتيجيات على بناء رؤية تكاملية للتصدي لهذه الجرائم على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في آن واحد، فمشكلة الجريمة ليست إذن على النطاق المحلي ، بقدر ما هي تمثل أيضا مشكلة مرتبطة بالتوجهات الاقتصادية العالمية الجديدة وبسيطرة الكثير من المنظمات الربحية العابرة للقوميات والقارات على ثروات ورؤوس أموال تدفعها دفعا لبذل السبل والجهد لتسيير أعمالها الهادفة للربح وإن اصطدمت في كثيرمن الأحايين مع التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية المناهضة للجريمة المنظمة أو الجرائم الضارة بالاقتصاد العالمي . والفصل الحالي يتعرض وبشيء من التفاصيل لكيفية

صياغة مثل هذه الإستراتيجيات المانعة أو المناهضة للجريمة بكل مستوياتها وعلى مختلف الأصعدة ،

وعند التصدي للجرائم أو السلوكيات المسببة للجريمة في أي من المجتمعات المعاصرة ، نلحظ أن الخطط الموضوعة أو التشريعات الجديدة يجب أن تتفق أو تتلاءم مع المعايير الثقافية والقيم الاجتماعية الموجودة . ولعل ما سبق هو المقصود من وراء مفهوم الملاءة أو الملائمة ، فتطبيق تدابير وإجراءات جديدة لمناهضة الجريمة يجب ألاّ تتم بمعزل عن إجراءات وتدابير أخرى تتم على المستوى المجتمعي كلية ، على سبيل المثال ، ضرورة العمل على ضمان خضوع الكافة للقانون والبعد عن التدابير الانتقائية الاستثنائية لتطبيق القانون على فئة واستثناء أخريات من المثول لأحكامه، كما أن مكافحة الجريمة هنت بتدابير مؤسسية تتخذها الدولة بصفة رسمية ، لإجراء تطبيق راسخ وقوي للقانون ولمنع الإجراءات والقواعد التي تسهل للغير ارتكاب مخالفات للقانون يمكن أن تتحول فيما بعد لأعراف اقتصادية أو قواعد جديدة لكنها غير شرعية بالمرة

ولكي تتم عملية مناهضة أو مكافحة الجريمة بطريقة تكاملية يجب الحرص على رفض كافة أشكال الممارسات المؤسسية الانتقائية لتطبيق القانون . مع ضرورة التمييز بين الممارسات الإجرامية العمدية والأخرى غير العمدية التي تتم من الناس في المجتمع ، فالوضوح والشفافية أمور ضرورية للحدّ من الأنشطة الإجرامية في المجتمع .

أولاً) إستراتيجيات الحدّ من الجريمة :

بعيداً عن الجدل الدائر حول الجريمة وعولمتها والخيارات أو البدائل والفرص المرتبطة بها وجودا وعدما ، فإن أي إستراتيجية تُتبع لمنع أو لمناهضة الجريمة رهنت بضرورة الثبات أو التركيز على المعايير الأخلاقية والقيم ومبادئ العدالة الجنائية ، الاجتماعية مع الالتزام السلوك بالشفافية بتطبيق نصوص القانون، ولعل الجهود

الإقليمية والدولية، قد بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة للتصدي لهذه الممارسات الإجرامية والحد منها، وذلك من خلال توحيد الجهود وحشد وتعبئة الموارد والطاقات اللازمة للوصول لإستراتيجيات تصلح للتطبيق على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لمنع مثل هذه الممارسات أو على الأقل الحدّ منها كثيرا « البداية في حصر مثل هذه السلوكيات أو الأفكار الإجرامية المخالفة للتشريعات القائمة وسنّ التشريعات المناهضة لها ، مع تغليظ العقوبات الرادعة للغير و المانعة لهم من ارتكابها «كما نشير مرة أخرى إلى أن مناهضة الجريمة بكل خياراتها وفرصها المتاحة أمام الفرد رهن بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمناهضة مسببات الجريمة ومن ناحية ثانية وضع أو صياغة الإستراتيجيات اللازمة لترسيخ أُسس الديمقراطية والشفافية والمساءلة العامة .

ومن القواعد الواجب تطبيقها للحد من الجريمة بمستوياتها ومختلف أشكالها الحرص على تطبيق القانون بطريقة شاملة وغير انتقائية على الكافة في المجتمع، إذ أن بداية الفساد ونشر الجريمة والترويج لها غالبا ما تم من خلال ممارسات وسلوكيات مؤسسية رسمية ، فالدولة وقد ذكرنا هذا سابقا يمكن أن تهيئ المناخ المناسب لنشر والترويج للجريمة والعكس صحيح يمكن أن تكون أداة قوية لردع المجرمين والمنحرفين ومن يفكر بالإقدام على مسلك إجرامي معين.

وأيضاً فإن التمسك بالمعايير الثقافية والأخلاقية في المجتمع يمكن أن يكون حاجزا وسدّا منيعا ضد نشر قيم الإحلال والتبديل للجريمة أو للخيارات المتعلقة بها ، ويجب مراعاة أن التشريع في أي مجتمع لا يخرج بعيداً عن الأخلاقيات والقيم الموجودة في هذا المجتمع، ويحدث هذا الإحلال والتبديل كلما ندرت الفرص الشرعية المتاحة أمام الفرد، ولم يجد مناص من اللجوء للفرص والخيارات غير الشرعية في المجتمع، لذا فتصميم أو صياغة إستراتيجية للتعامل مع الجريمة بخيارتها وفرصها المتاحة السهلة البراقة أمام الفرد رهن بدراسة القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة بهذا المجتمع والتوصل لحلول للتغلب عليها . فالإصرار والتمسك

بالقيم والتقاليد والمعايير الأخلاقية والاجتماعية شرط ضروري لصياغة مثل هذه الإستراتيجيات .

من الضرورة بمكان أيضاً أن تركز مثل هذه الإستراتيجيات على التوصل لأسباب المسلك الإجرامي لبعض من الناس ، مثلا ، لماذا يُقبل البعض على الاتجار بالمخدرات أو تعاطيها على النقيض من تصرفات الغالبية العظمى من السكان . فوضوح العقوبة للكافة من الناس ، الوعي بخطورة النشاط والتصرف المخالف للشرع والقانون من المسلّمات الضرورية للتعامل مع الجريمة منعا أو مكافحة .

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تتناسب العقوبة مع الجُرم أو المخالفة ، ويستدعي هذا ضرورة تصنيف هذه الجرائم بحسب خطورتها على النفس أو المال أو المجتمع ووضع العقوبات المناسبة لكل منها ثم توعية الكافة من خلال الميديا بهذه وتلك . ولا يجب التركيز فقط عند التخطيط لصياغة إستراتيجيات لمنع الجريمة على الجانب العقابي فقط بل يجب أن نركز على تصميم برامج اجتماعية لإعادة استيعاب أو دمج هؤلاء المخالفين أو المجرمين بعد قضاء العقوبة أو تخفيفها للمجتمع مرة أخرى كعناصر صالحة مُنتجة .

ثانياً) دور المجتمع فى الحد من الجريمة :

تسعى الجهود الدولية ونظيرتها المحلية والإقليمية عند صياغة أو تصميم إستراتيجيات لمناهضة الجريمة المنظّمة للربط بقوة بين عصابات الجريمة المنظّمة وبين الفساد من ناحية وبين التهميش الاجتماعي وعمليات استبعاد ثقافات محلية متباينة . من ناحية ثانية تشير الدراسات المعاصرة لخطورة الأنشطة الإجرامية المنظمة على الاقتصاديات القومية والمحلية بل والعالمية؛ إذ أنها تسهلّ أو تروجّ لأنشطة مخالفة للقانون مثل الرشوة والسطو والسرقات كما تؤثر على العلاقات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي) مسببة تدهورا فى الأخلاق والمعايير الاجتماعية التقليدية ؛ بما يؤدى فى نهاية الأمر إلى إحداث تآكل فى بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أوضحت «بريثوايت ،عام ١٩٨٩» أنه لا يمكن تقدير الآثار المترتبة علي الجريمة دون معرفة النقاط التالية :-

- أن الجريمة في غالبيتها حكرا على الذكور .
- أن مرتكبي الجرائم من الفئة العمرية ما بين « ١٥ – ٢٥» سنة .
- أن الجريمة تقع غالبيتها بالمدن الحضرية الكبرى .
- أن الجريمة تحدث بنسبة كبيرة بمناطق مزدحمة بالسكان أو لهم خبرة سابقة بالجرائم.
- أن النشء المرتبطين بالمدرسة أقل ميلا لارتكاب الجريمة .
- أن النشء أو الشباب من المتعلمين تعليما عاليا أقل ميلا لعنف والجريمة .
- أن التسرب أو التهرب من التعليم والفقر عاملان مسببان للإقبال على الجريمة.
- أن النمو الطبيعي للمراهق مع أسرته يجعله أقل ميلا لارتكاب الجريمة .
- الاقتناع بالقانون والنزول على حُكمه يُنفّر الناس من الجريمة .
- ازدادت الجريمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،

وإذا كنا ننظر إلى الجريمة على أنها شيء عرضي أو كأثر تبعي لسوء تنظيم اجتماعي، فالجريمة إذاً ترتبط بشدة بكثير من القضايا الاجتماعية المرتبطة بالخلل الوظيفى الواقع فى الأنساق الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي ، وإذا كنا نهتم بتوضيح العلاقة بين الجريمة والمجتمع الصحي الجيد التنظيم فبالتبعية أيضاً يجب أن نُمعن النظر في العلاقة الوشيجة بين الجريمة والتحلل الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، ونشير مرة أخرى إلى أن الوعي الفردي والمجتمعي و الترويج لثقافة عالمية، بخطورة الجريمة على كل من هؤلاء، شرط ضروري ورئيسي لصياغة أو لتطبيق إستراتيجية جيدة لمناهضة الجريمة أو على الأقل الحدّ منها .

فإذا كان المجتمع على بيّنة من طبيعة الأنشطة والسلوكيات الإجرامية الموجودة بين جنباته ، فإنه من الممكن لهذا المجتمع صياغة إستراتيجية قوية وجيدة ومناسبة للتصدي لهذه الجرائم بسهولة بل وقد يصل الأمر لحد التصدي لها بالمنع كليّة . نذكر كما ينبغي علينا الإشارة إلي ضرورة أن تتزامن إستراتيجيات الحدّ من الجريمة والتغليظ للعقوبات الزاجرة و الناهية عنها مع أخرى تعمل على استيعاب هؤلاء المجرمين مرة أخرى في المجتمع في صورة عناصر صالحة من خلال إعادة تأهيل وتدريب هؤلاء من جديد .

من الضرورة التركيز على التوعية والوعي المجتمعي والفردي بالمشكلات المصاحبة للنشاط الإجرامي ، فمثل هذه التدابير المرتبطة **بالميديا** يمكن النظر لها على أنها إجراءات أو تدابير وقائية تمنع الفرد أو الجماعة من الوقوع في فخ خيارات أو علاقات أو براثن فرص الجريمة المتاحة والمتزايدة يوما بعد آخر . وتتحقق الحماية أو الوقاية من الجريمة إذا ارتبطت بعمليات تنشئة اجتماعية مناسبة ومستمرة مركزة على القيم والتقاليد الاجتماعية والمعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع ، وبذا يمكن تلخيص الإستراتيجية الناجحة للتصدي للجريمة في النقاط التالية :-

- عملية تنشئة اجتماعية مستمرة للنشء والصغار ، تركز على ترسيخ قيم الديمقراطية والحرية والإخاء والمساواة بين الناس في المجتمع .
- التركيز على ترسيخ المعايير الأخلاقية التي تنبذ العنف والجريمة وتمجّها وتأنف بعيدا عنهما .
- خضوع الكافة للقانون بدون استثناءات أو تحيّز مؤسسي من جانب الدولة .
- البُعد عن الانتقائية بتطبيق القانون على فئات على حساب أُخريات في المجتمع .
- عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية على المستوى العالمي للحدّ من الجريمة المنظّمة على المستويين العالمي والإقليمي .

- تنسيق الجهود والقدرات بين كافة الأطراف الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لصياغة أسس علاقات سوق جديدة تمنع انتشار الجريمة أو تساعد المنظمات والشركات الربحية على تعظيم أرباحها بصورة مغالى فيها على حساب منافسيها من خلال ترسيخ فرص وعلاقات الفساد .

ثالثاً) مؤشرات نجاح الإستراتيجية المقترحة :

وفي ضوء ما سبق يمكن وضع المؤشرات التالية للحديث عن التصدي للجريمة على المستويات المحلية والعالمية :-

- قياس مدى التزام الدولة بالاتفاقيات العالمية للحد من الجريمة .
- تقييم ومراجعة التشريعات الداخلية للتأكد من عدم تطبيقها بانتقائية.
- مدى قوة تماسك العلاقات الإنسانية والحرص على المعايير الثقافية والتقاليد الاجتماعية في المجتمع المحلي .
- مدى وجود تدابير وتشريعات جنائية غير تمييزية تعاقب المجرم وفي ذات الوقت تساعده بعد قضاء العقوبة على الاندماج في المجتمع من جديد بعد إعادة تأهيله مهنيا واجتماعيا .
- تصميم نظم جديدة للتأمين والضمان الاجتماعي ، لمساعدة الفئات الفقيرة و المهمشة على الحصول على دخل مناسب يعينهم علي تلبية الاحتياجات الأساسية لهم

رابعاً) نحو ميكانيزم بديل للحدّ من الجريمة:

المؤكد وبعد الحديث والجدل السابق أنه ومن دون دعم ومساندة من المؤسسات الرسمية بالدولة للتشريعات والإستراتيجيات الموضوعة لمكافحة الجريمة ، فإن هذه الأخيرة لن تكون ذات فائدة تُذكر وقد تتحول لتدابير هامشية لا تغني ولا تُسمن من جوع .

وإذا كان ثمة إستراتيجيات و جودة للحد من الجريمة ، فأنه يجب أن تتكامل هذه الأخيرة مع الإستراتيجيات التنموية الموجودة في المجتمع ،

ولذ من الضروري البحث عن بدائل أو خطط موازية لتفعيل إستراتيجيات مكافحة الجريمة وبخاصة على المستوى المحلي ، ومن بين هذه البدائل ، تقوية أو تعزيز قدرات وجهود قوات الأمن الخارجي والداخلي المنوط بهما حماية المجتمع من الداخل والخارج من الأنشطة الإجرامية ، فالدراسات والبحوث المعاصرة المرتبطة بالجريمة المنظمة تشير إلى أن البلدان التي تمر بحالة تحول سياسي واجتماعي واضطراب اقتصادي ، تشيع بها الجريمة بكافة أشكالها بصورة تهدد وجود أو استقرار هذه البلدان وأصدق مثال علي هذا في الدول الاشتراكية السابقة وعلى رأسها روسيا «الاتحاد السوفيتي سابقا»

من ناحية ثانية ، التأكيد على العدالة الجنائية ، مع ضرورة مراجعة التشريعات والقوانين الجنائية والعقابية الموجودة لتغليظ الضعيف منها بما يتناسب مع حجم وطبيعة الجُرم وحداثته أو غرابته أو ضرره بالمجتمع أو الأفراد ،

وقد ذكرنا سابقا ونؤكد على هذا الموضوع ثانية ، من أن التركيز على التشريعات العقابية فقط كوسيلة وحيدة للتعامل مع مشكلات الجريمة ، ليس بالحل الناجع ، فالمشكلة ليست بالنصوص والتشريعات بقدر ما هي مرتبطة بالأصل بالدولة ومقدرتها أو رغبة المؤسسات بها على حماية المجتمع من الوقوع في فخ خيارات وعلاقات الفساد والجريمة ، مع إتاحة الفرصة أو مواربة الباب حتى تعود هذه العناصر الإجرامية المنحرفة مرة أخرى لجادة الصواب ، مسالمة لنفسها وللغير وللمجتمع .

وإذا كانت الجريمة تشكل في مجموعها العام حاليا تجاوزا فرديا أو من بعض المنظمات الساعية للربح ، فإن مواجهة الجريمة بكافة مستوياتها رهن بضرورة رسم سياسات وصياغة إستراتيجيات على المستوى القومي تحقق للدولة بسط سلطانها ونفوذها لترسيخ مفهوم الخضوع للقانون المحلي وبذات الوقت أن نضع نُصب أعيننا،

أولويات للتعامل مع المشكلات الجنائية الوافدة من الخارج كتأثير أو كنتيجة مباشرة للتوسع في فكرة العولمة والأسواق .

خامساً) متطلبات وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الجريمة :

يتبين من كل ما سبق أن ثمة حاجة ملحة لتعبئة سياسية وثقافية حول متطلبات إصلاح القانون الجنائي لتخليصه من عيوبه الراهنة واستعادة طبيعته المتميزة نظاما للضمانات ووظيفته الأصلية أداة للحد من العنف ولحماية المصالح الأساسية للمجتمع وأفراده.وينبغي أن يتقدم هذا الإصلاح المنشود في ثلاثة اتجاهات رئيسة:

الأول: الترابط الحاصل على الصعيد الكوني الذي يستلزم تطوير فضاء عمومي عالمي واستحداث قانون جنائي دولي قادر على مواجهة الظواهر الإجرامية المعاصرة.

وفي هذا السياق يمثل تشكيل المحكمة الجنائية الدولية إنجازا تاريخيا يجب تعزيزه بتمكين المحكمة من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها وتوسيع صلاحياتها لتشمل جرائم كالإرهاب والاتجار بالمخدرات والسلاح وأنشطة الجريمة المنظمة متعددة القوميات، وكذلك الجرائم ضد البيئة والصحة العمومية، فضلا عن الانقلابات والمحاولات الانقلابية.

الثاني: أنه تتعين عقلنة المدونات الجنائية التقليدية بتعزيز نظام الضمانات ومراجعة الأولويات تركيزا على الأهم فالمهم، باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه لضمان فعالية القانون الجنائي.

و ذلك لن يتحقق دون تحقيق المتطلبات التالية :-

١) إعادة الاعتبار إلى مبدأ الشرعية وتقليص كتلة القانون الجنائي المتضخمة من خلال مراجعة صياغته على أساس إقرار مبدأ دستوري يمنع وضع أي قاعدة قانونية متعلقة بالجرائم أو العقوبات أو الإجراءات الجنائية إلا في إطار تعديلات تشريعية يتم اعتمادها بأغلبية غير عادية.

٢) وضع و تطبيق السياسة التجريمية الصارمة بخصوص المتاجرة بالمخدرات التي أدت إلى سيطرة عصابات المافيا على سوق المخدرات وأتاحت لها أرباحها المتضخمة بفعل الاحتكار فرصا لتوسيع مجالات نفوذها وتغذية ظواهر إجرامية تخدم أهدافها .ورغم ذلك يبقى هذا المسلك التجريمي مفهومًا بل ومطلوبا، حتى لو كان البعض يرى أن تشريع المخدرات سيجرد الجريمة المنظمة من أحد أبرز مقومات استمرارها.

٣) وضع حد للتسامح المطلق تجاه سوق لا تقل خطورة وضررا هي سوق السلاح، فالسلاح موجه بطبيعته للقتل ووفرته تمثل أبرز أسباب الجريمة والحروب، وليس مفهوما أن لا يتم منع المتاجرة به، بل وحظر إنتاج جميع أنواعه إلا في حدود ما يتطلبه حفظ النظام العام وتحقيق مقتضيات احتكار الدولة للإكراه الشرعي.

هذا الاقتراح الذي قد يبدو موغلا في المثالية ليس كذلك في الواقع إلا بالنسبة لمن يقدسون مصالح لوبيات صناعة السلاح والمتاجرة به أو من تعجبهم السياسات العدوانية للقوى العظمى والنزعات الانتقامية لأمراء الحرب في بلدان العالم الثالث.

وليس من قبيل المصادفة أن تكون نسبة عالية من نزلاء السجون تنتمي دائما إلى فئات معينة هي السود في الولايات المتحدة، والمهاجرون في أوروبا، والفقراء في جميع بلدان العالم!. فهذه العدالة الانتقائية هي ثمرة الخطاب الخاطئ لبعض السياسيين ووسائل الإعلام ومظهر للنزعة البيروقراطية التي تدفع أجهزة الأمن والقضاء إلى البحث عن إنجازات وهمية في مواجهة الجريمة. من ثم فإنه من المهم إدراج الوعي بوجود هذا التمييز المنهجي المخل بمبدأ المساواة ضمن أخلاق المهنة القضائية، بما يسهم في إعادة التوازن إلى السياسة الجنائية وإرهاف إحساس القضاة بواجب مراعاة مقتضيات الكرامة الإنسانية واحترام الضمانات الإجرائية في كل الحالات، مع التركيز على ملاحقة فئات المجرمين الأكثر خطورة.

عموما فأن الآفاق المفتوحة أمام هذه الإصلاحات لا تدعو إلى التفاؤل، لا فيما يتعلق بإرساء نظام جنائي دولي قادر على مواجهة التحديات الراهنة، ولا فيما يخص إقرار سياسات جنائية عقلانية بديلة عن السياسات الديموغرافية السائدة حاليا، لكن هذه الإصلاحات حتى وإن كانت، موضوعيا غير محتملة الآن فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها مستحيلة التحقيق، لأنها ليست كذلك إلا بالنسبة لمن يسمون التقصير واقعية، ويصمون بالطوباوية وعدم الواقعية كل ما لا يستطيعون، أو لا يريدون إنجازه.

الجريمة وكما يُشاع ويُعرف عنها ، اختلاف في السلوك عمّا درج وسار عليه الناس بالمجتمع أو هي عن سلوك منحرف عن جادة الصواب أو ما اتفق عليه الخلق في المجتمع ، وإذا كان هذا صحيحا فإن أي إستراتيجية أو خُطة تُوضع للتعامل مع الجريمة ، يجب أن ترتكز لفكر تكاملي يسعى لإعادة الأمور لنصابها ، وبذا تكون مثل هذه الإستراتيجيات تعبير عن رغبة المجتمع القوية في إحكام سيطرته وسطوته على الكافة من الناس وردّهم ردّا جميلا أو عنيفا « الزجر والمنع والنهي « عن ارتكاب ما يسيء لوجود الفرد أو الجماعة .ووضوح الغايات والمقاصد من وراء الزجر والتحريم أو المنع والنهي في المجتمع يُعد خطوة أولى أو تمهيدية لازمة للتوصل لأُسس إستراتيجية رقابية متكاملة الأركان والأرجاء .

سادساً) االعتبارات يجب مراعاتها عند صياغة الاستراتيجية :

- **أولاً :** ضرورة صياغة بنية عقابية واضحة المعالم ، تُصهر أو تُترجم فيها النصوص والتشريعات الجنائية على المستويين المحلي والدولي بطريقة تزجر وتنهي عن ارتكاب الجريمة .
- **ثانياً :** وكما تُصاغ خطط للعقاب والزجر والنهي في صورة إستراتيجية تكاملية كما اشرنا، فمن الضرورة بمكان أيضا أن نعمل على وضع برامج وسياسات اجتماعية لدمج الفئات المهمشة أو المستضعفة بالنسيج المجتمعي الكبير ، مع ضمان توفير وتوصيل كافة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها لمتناول أيديها .

- **ثالثاً:** القضاء على التدابير البيروقراطية العتيقة والعقيمة في آن واحد والتي قد تمنع فعلا من ترجمة إستراتيجية الحد من الجريمة لصورة قابلة للتنفيذ فعلا .
- **رابعاً :** إن قوة الدولة ورغبتها الأكيدة في التصدي للجريمة بمسمياتها وأشكالها المختلفة ، ضرورة رئيسية ولازمة للوصول لإستراتيجية تكاملية فاعلة للحد من الجريمة والقضاء عليها إن أمكن ، فالقضاء على النهج والسياسات الانتقائية الرسمية خطوة فاعلة للتعامل مع الجريمة بواقعية وموضوعية .

تدخل الدولة للموازنة بين المصالح العامة والخاصة ، ضرورة للحد من هيمنة الشركات والمنظمات الدولية ، منعا ودرءا لعلاقات الفساد والتي قد تتحول لخيارات الجريمة والتربح من الوظيفة العامة .

●●●

obeikan.com

خاتمة

فقد شعرت الدول منذ أمد بعيد أنها لم تعد تعيش في معزل بعضها عن بعض. فتجاوز آثار الجريمة للدولة محل ارتكابها، وتهديدها لمصالح دول أخرى، دفع الدول الى البحث عن سبل لمكافحة الجريمة عن طريق التعاون فيما بينها، وإعطاء أبعاد أخرى لعدة مفاهيم قانونية، فبالرغم من أن مبدأ إقليمية القانون مازال يشكل أساس القانون الجنائي، فإن ضرورة تحسين أداء القانون الجنائي في مواجهة الجريمة أدى إلى إيجاد قيود على مبدأ الإقليمية يستهدف الحد من الارتباط المطلق للنصوص الجنائية بإقليم الدولة، فعلى سبيل المثال، القانون الجنائي لا ينطبق فقط على الجريمة التي ارتكبت كلها أو جزء منها على إقليم الدولة، وإنما يمتد ليشمل جرائم ارتكبت بالكامل خارج إقليم الدولة وفقاً لمبدأ العينية تارة ووفقاً لمبدأ الشخصية تارة أخرى مثل الجرائم المتعلقة بأمن الدولة تتم العقوبة عليها ولو تم الإعداد لها خارج حدود الدولة ولو من أشخاص غير مصريين، ورغم أهمية هذه القيود الواردة على مبدأ إقليمية القانون الجنائي، إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات مكافحة أفعال خطرة تمس بالمصلحة المشتركة للجماعة البشرية أو بالضمير العالمي. لذلك فإن تطورا آخر أدى إلى تقليص إضافي لمبدأ الإقليمية. هذا التطور يتمثل في مبدأ العالمية أو ما يسمى بالاختصاص العالمي (Competence Internationale ou Extraterritorially).

ووفقاً لهذا المبدأ، يطبق النص الجنائي على جرائم ارتكبت من قبل أشخاص تم القبض عليهم في إقليم الدولة بغض النظر عن مكان ارتكابها وعن جنسية مرتكبيها. أي تطبيق القوانين الجنائية الوطنية على جرائم ارتكبت في الخارج من قبل أشخاص أجانب دون اشتراط مساس هذه الجرائم بالمصلحة الخاصة للدولة. حيث إن فلسفة هذا المبدأ تتمثل في تمكين السلطات القضائية للدولة من ملاحقة جرائم خطرة تمس الضمير العالمي بإلغاء الاشتراطات المتصلة بمبدأ الإقليمية لإيجاد مكافحة فعالة لعدة جرائم كالجرائم ضد الإنسانية.

فالدولة التي تتبنى هذا المبدأ تعطي لنفسها سلطة متابعة المسئولين المفترضين عن جرائم مرتكبة خارج إقليمها، ولا تمس بمصالحها الخاصة دون أن تأخذ في الاعتبار سيادة الدولة التي ينتمي إليها المجرم بجنسيته أو التي ارتكبت الجريمة على اقليمها، فالجريمة واحدة لكن يكمن الاختلاف في الاختصاص القضائي والقانوني من دولة لأخرى ، فما تراه بعض التشريعات على أنه جريمة نكراء في حق الأفراد أو الجماعات أو المجتمع قد لا تراه أخرى بنفس النظرة ، والنتيجة التي نحاول أن نستخلصها من هذا النقاش أن مقدرة الدولة على التصدي للجريمة ، تعُد من ضمن مسئولياتها المباشرة الأصيلة حيث أنها تملك المقدرة والموارد على تطبيق نظام قوي للعدالة الجنائية قادر على القصاص من الجاني وردّ الاعتبار للضحية أو للضحايا في المجتمع .

وعند إجراء المقارنة بين بلدان العالم ، فيما يتعلق بالتعامل مع الجريمة ، نجد أن ثمة تباين واختلاف كبير ، فالبلدان المتقدمة لا تميل لفكرة التجريم ، بل تضع نصوص وتشريعات تحكم علاقة الفرد بالدولة وبالآخرين ،وهي على بيّنة من ضرورة توعية الناس بكم وحجم الحريات المكفولة لكل منهم في المجتمع، وبما يمكن أن يمثل عدوانا على حرية الآخرين والمجتمع في ذات الوقت ، لذا فالسلوك الخاطئ الخاضع للعقوبة متعارف عليه لدى العامة من الناس ، وتبذل الدولة هناك جهداً خارقا في إيجاد أو تصميم سياسات وبرامج اجتماعية للأخذ بيد المنحرف أو المخطئ لإعادته مرة ثانية للمجتمع كفرد مُنتج ومن هنا نستخلص أن العقوبة ليست مفيدة بحد ذاتها في المجتمعات الصناعية المتقدمة بقدر ما ينظر لها على أنها أداة للتقويم والإصلاح ، فإذا أمكن للدولة إتباع أساليب أخرى مع المتهم انتفى الغرض من العقوبة على الجريمة ، وبذات الوقت تهتم هذه المجتمعات كثيرا بفكرة إعادة تأهيل المجرم والضحية على السواء لإعادتهم للمجتمع من جديدة مرة أخرى.

بينما وعلى النقيض من هذه الرؤية ما يحدث في الكثير من البلدان النامية حيث التركيز على فكرة العقوبة والتجريم، كما نجد أن الدولة الرسمية قد تتخذ

موقفاً انتقائيا عند تطبيق القانون أو إخضاع الغير له ، حتى أن ثمة رأيا يؤكد بدرجة تصل لليقين بأن للبلدان النامية، « الدولة الرسمية « دورا كبيرا فى خلق مناخ الجريمة من خلال سعيها لتهميش قطاعات سكانية لصالح أُخريات ، أو التمييز من خلال تشريعاتها بين السكان وبعضهم البعض تبعا لعرقياتهم أو وضعيتهم الاجتماعية والطبقية .

●●●

obeikan.com